1-المقدّمة

إن بلادنا في حاجة إلى تهيئة ترابها وتنظيمها بما يضمن لها التناسق ويضفي عليها القدرة التنافسية. ذلك لأن السياسات التي انتهجت في الماضي والتي سميت بسياسات التوازن الجهوي من أجل مواكبة تطور منظومة الإنتاج والتصدّي للزحف العمراني على الشريط الساحلي، كانت نتائجها محدودة. وتضاف حاليا إلى هاته العوامل حتمية التنمية المستديمة لتجعل من المسألة الترابية رهانا كبيرا. فلقد كان من الأحرى أن تصاغ سياسة التهيئة في إطار مغاربي ولما لا متوسطي ، و لا تقتصر على الفضاء الوطني فحسب خاصة
و أن في هذه الجهة الاقتصادية شريط حدودي .

2- تذكير بالتشخيص والتوجهات

1.2- دور منطقة الوسط الغربي في المجال الوطني :

كان الوسط الغربي من موقعه المحوري في المجال الترابي الوطني يجسم هاجسا دائما لأصحاب القرار والساهرين على برامج التهيئة. إذ منذ الستينات شكل اختيار القصرين مقرّا للولاية وقطبا صناعيا، فرصة لتدعيم الجهة بالهياكل الإدارية والبنى الاقتصادية المنتجة المحدثة بإيعاز سياسي. كما أن اختيار منطقة سيدي بوزيد لتصبح مقرّ ولاية ساهم أيضا في تسليط الاهتمام على جهة ظلت لفترة طويلة مفتقرة لحركية الإعمار والتجهيز.

إن دور الوسط الغربي يعتبر استراتيجيا في مادة التهيئة الترابية. و قد كرس المثال التوجيهي - لتهيئة التراب الوطني "SDATN" الاهتمام للنهوض بالمناطق الداخلية التي تلاقي صعوبات وخاصة منها المناطق المنجمية والحدودية"[1].

إن المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني المنجز منذ سنة 1997 والمنقح جزئيا سنة 2004-2005 يهدف إلى تصور إسراتيجية شاملة تكون التهيئة الترابية صلبها مسخرة قصد تحقيق

[1] الإدارة العامة للتهيئة الترابية، 2004، التقرير النهائي ص 20.

فالإجراءات التي حدّدت بالنسبة للوسط الغربي أكدت على ضرورة المحافظة على الوسط الطبيعي بحماية المناطق الهشة والحدّ من الاستغلال المفرط للموارد المائيّة الذي يؤدي إلى تدني مكوّنات التربة.

مع العلم أنّ هيكلة وتنمية الجهات تمّ تناولها ضمن منهجية المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني من زاوية تدعيم شبكة البنية التحتية للطرقات فأكدت على المشاريع التالية :

" طريق سيارة بين سوسة والقيروان مؤسسة لشبكة أفقية من المواصلات السريعة"[2].

- الوصل بين النفيضة والقيروان بطريق سريعة وتعصير الطرقات التالية :
  - الفحص القيروان
  - القيروان – الكاف مرورا بحفوز ومكثر
  - القيروان – القصرين عن طريق حاجب العيون
  - القيروان – قفصة
  - جندوبة – الكاف – القصرين
  - صفاقس – سبيطلة

كما أن تدعيم شبكات الاتصال الأخرى بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة أمر بات مؤكدا لتيسير إندماج المنطقة في دورة النموّ الوطني و انفتاحها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

فالقيروان تعتبر مركزا جهويا قادرا على تأمين الدور الريادي لكامل مناطق الجهة في حين تلعب القصرين وسيدي بوزيد أدوار هيكلية داخل ولايتيهما.

2.2- تنظيم المجال في الوسط الغربي :

يهدف تحليل التوزيع المجالي إلى إبراز المحاور والمجالات التي يتكاثف عبرها العمران وحركية الأنشطة.

[2] الإدارة العامة للتهيئة الترابية، 2004، رسم المخطط المديري لتهيئة التراب الوطني، التقرير النهائي ص 27.

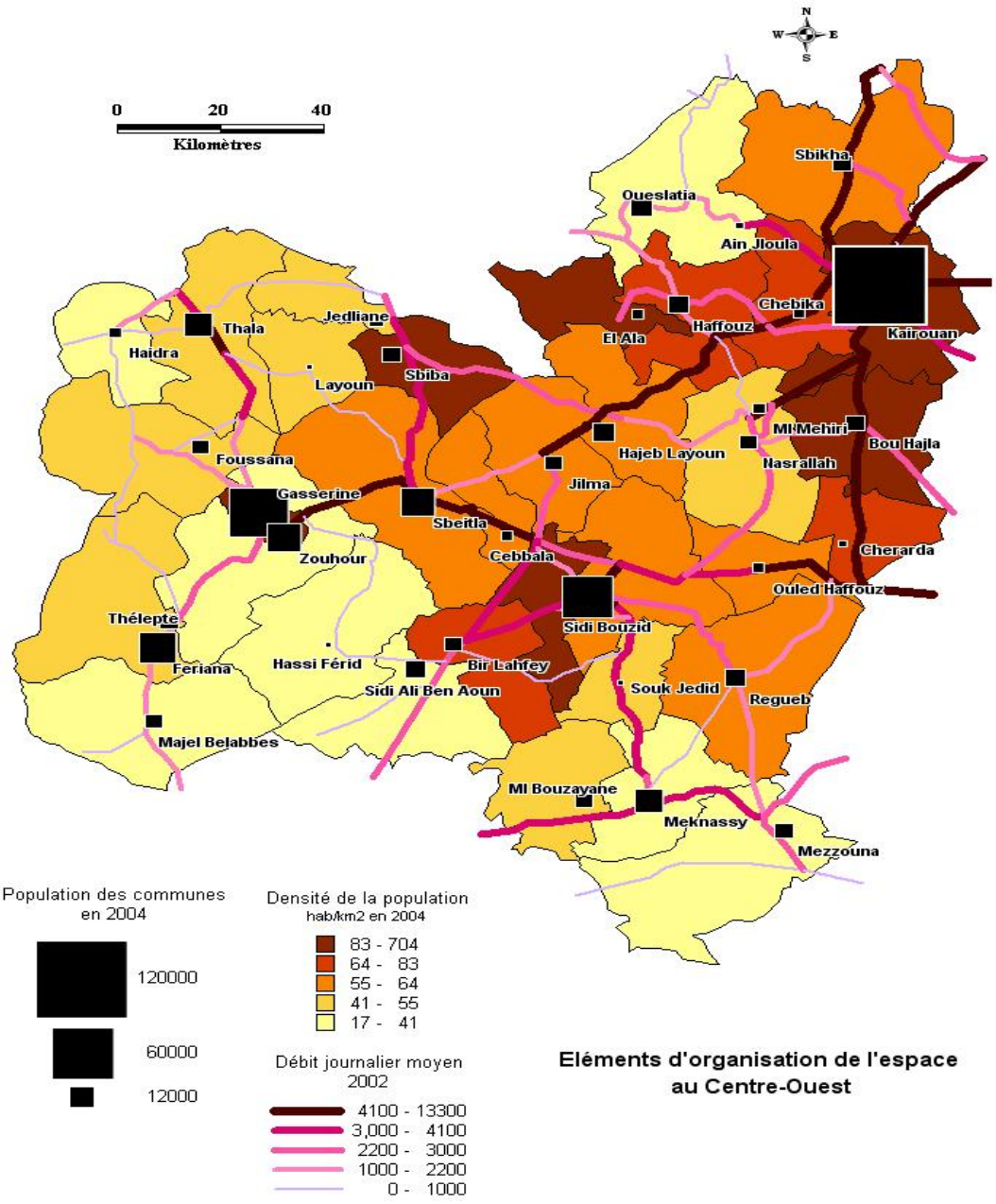

إن المزج بين خارطة الكثافة السكنية للمعتمديات، وخارطة الطرقات، يسمح باستخراج الاستنتاجات التالية حول التنظيم الترابي للوسط الغربي :

⇐ يتهيكل الوسط الغربي حسب الكثافة السكانية التي تختلف حسب المدن والى الحركية الاقتصادية ومنسوب حركة التنقلات.

⇐ وتنتج عن هذا التمازج ثلاث مجموعات جهوية فرعية :

- مجموعة فرعية أولى تعني منطقة القيروان بشبكة طرقاتها الوطنية وأريافها ذات الكثافة السكنية وما رافقها من مشاريع الإحياء.
- مجموعة فرعية ثانية تهمّ القصرين التي يتميز تنظيمها بالتركيز على مقرّ الولاية وترابطها مع مدن سبيطلة وتالة وفرنانة.

- مجموعة فرعية ثالثة تتواجد بمنطقة سيدي بوزيد والمناطق السقوية المنتشرة من حولها ذات التكثيف الزراعي.

3.2- الحركية الديمغرافية :

1.3.2- النموّ الديمغرافي الإجمالي :

تمثل الحركية السكانية مؤشرا لكشف حركية المجتمع على المدى البعيد، وهي تتطلب دراسة معمقة لبحث نمط النمو الديمغرافي وحركة الهجرة للسكان و أسباب و خاصيات كل منهما.
يبين الجدول الموالي التطور الديمغرافي المسجل من 1975 إلى 2004 :

جدول عدد 1 : النمو الديمغرافي في السوط الغربي

السنة	القيروان	سيدي بوزيد	القصرين	الوسط الغربي	تونس
1975	338 400	218 500	238 500	795 400	5 588 000
1984	421 600	288 500	297 900	1 008 000	6 966 600
1994	532 700	377 100	386 900	1 296 700	8 815 000
1999	558 200	395 400	411 400	1 365 000	9 456 000
2004	546 200	395 500	412 200	1 353 900	9 931 000
1984-1975	2,47 %	3,14 %	2,50 %	2,67 %	2,48 %
1994-1984	2,37 %	2,71 %	2,65 %	2,55 %	2,38 %
1999-1994	0,94 %	0,95 %	1,24 %	1,03 %	1,41 %
2004-1994	-0,43 %	0,01 %	0,04 %	-0,16 %	0,99 %

المصدر: التعداد العام للسكان

وهكذا فإن منطقة الوسط الغربي التي اتسمت على مرّ السنين بنسب مرتفعة للنموّ الديمغرافي وحركية محدودة للنزوح، أصبحت منذ عشرية تسجل تحولا ديمغرافيا واضحا على صعيدي النموّ الطبيعي والنزوح، و على مستوى توزع السكان بين المدن.

فانخفاض النسق الديمغرافي وكثافة النزوح هما عاملان جديدان امتزجا لتخفيض نسق النموّ السكاني المعتاد.
وداخل المنطقة برزت مفارقة بين عنصرين:
الأول يهمّ ولاية القيروان التي تحتضن 40% من سكان الجهة: سجلت بدورها الانخفاض الأكثر حدّة في النمو السكانيّ.

والمؤشر الثاني يهمّ ولايتي سيدي بوزيد والقصرين المستأثرتين بنسبة 30 بالمائة من الكثافة الديمغرافية لكل منهما.

وقد ورد مؤشر النمو الديمغرافي مماثلا في الانخفاض إذ انحصر في حدود 2 % طيلة العشريات الثلاث الأخيرة. والملفت للانتباه في الوضع الديمغرافي الحديث المسجل في الوسط الغربي هو الانخفاض العامّ في النموّ والتحوّل من وضعية ارتفاع الكثافة السكانية إلى وضعية الانخفاض الملحوظ بالنسبة لمناطق الأحواز المتواجدة بعيدا عن التجمعات العمرانية الأكثر حركية وعن محاور الطرقات الأكثر استعمالا.

2.3.2- أوجه الحركية الهجرية :

و أصبح الوسط الغربي من اكثر المناطق الداخلية تزويدا للساحل الشرقي بالسكان من خلال الهجرة الداخلية وذلك امتدادا من الشمال الشرقي حتى الجنوب الشرقي مرورا بالساحل. ولئن كان الحوض القيرواني طوال العشريات الماضية مزوّدا للوسط الشرقي بالسكان النازحين من اجل العمل في المنظومة الحضرية، فقد التحقت به الجهات الفرعية الأخرى بالوسط الغربي لتضاعف عدد النازحين من أصيلي الأرياف والتجمعات الريفية من أحواز سيدي بوزيد والقصرين.

جدول عدد 2 : أرصدة النزوحات الجهوية بالوسط الغربي 1975 – 2004
(بالنسبة للمناطق الأخرى)

المناطق	1984-1975	1994-1984	1999-1994	2004-1999
تونس الكبرى	-4 050	-8 321	-9 347	-10 076
الشمال الشرقي	-1 180	-2 603	-3 507	-5 479
الشمال الغربي	-350	-1 459	-1 920	-536
الوسط الشرقي	-5 330	-16 894	-22 714	-33 978
الجنوب الغربي	-720	-16	-1 832	-539
الجنوب الشرقي	-870	-1 817	-2 135	-1 811
المجموع	-12 500	-31 110	-41 455	-52 419

المصدر : التعداد العام للسكان

فبرزت من أعماق الجهة حركتان متباينتان للنزوح : من جهة سجل بالقيروان انخفاض كبير في نسق الديمغرافيا إلى جانب حركية للهجرة الداخلية تجاه المناطق المجاورة للساحل الشرقي، ومن جهة أخرى شهدت ولاية القصرين ارتفاعا في نسبة النمو الديمغرافي اضافة الى تغير

فظهر في الوسط الغربي عدة مؤشرات للإقفار السكاني الناتج ليس فقط عن انخفاض الولادات ، بل وأيضا عن الحصيلة السلبية للنزوح المتزايد من هاته المنطقة.

ومردّ ذلك هو تقلص قدرات الوسط الغربي على خلق مواطن الشغل، مما دفع عددا متزايدا من اليد العاملة إلى مغادرة هاته الجهة نهائيا في اتجاه ولايات أخرى (وخاصة منها ولايات الساحل الشرقي) أو نحو الخارج. وهكذا فقدت أغلب المدن المحتضنة لمقرات المعتمديات بالجهة دورها كأقطاب وسطى لامتصاص النزوح الريفي. ولعل بعض هاته المدن لم توفق حتى في المحافظة على متساكنيها الأصليين.

فتناقص عدد الأسر في وسط ما يؤول إلى انخفاض مواطن الشغل حتى في الأنشطة التي تبدو صامدة (كالخدمات التجارية وغيرها) ومن ناحية أخرى فإن المواقع غير الآهلة لا تستطيع جلب المشاريع الصناعية باعتبار فقدانها للتحكّم في استقرار اليد العاملة. وفي هاته الوضعية تصبح الخطط والحوافز الحكومية عديمة الجدوى في مجال خلق مواطن الشغل. وبشكل تصاعدي يتواصل النزوح منتهجا مسارا لا تحمد عقباه.

3.3.2- *التطوّر العمراني القروي :*

كانت حصيلة الحركية الحضرية على مدة عشرين سنة متسمة بالتدعيم الجزئي للنسيج الحضري الجهوي بالنسبة لمختلف أصناف التجمعات العمرانية من أصغرها إلى أكبرها. فجلها انتفعت بالبرامج الحكومية في مجال النهوض بالبلديات الجديدة، والمعتمديات و مقرات الولايات. ومثل هذه الانجازات المتواصلة أكدت أهمية تدخلات الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجهة وأيضا عدم اقتدار الخواص على تسلم المشعل وتعويض السلط العمومية في مجهود تنمية الطاقات الذاتية.

3- الحركية الاقتصادية بالوسط الغربي: مكاسب، تحديات و فرص

يساعد التحليل المتعلق بأهم المكاسب التي حققت في الوسط الغربي خلال العشرية الفارطة على تقصي سيناريو المتابعة (scénario tendanciel)، من ناحية، وعلى رصد الفرص السانحة لتدعيم السيناريو المأمول (scénario souhaitable)، من ناحية أخرى . وقد مكن هذا التحليل من إفراز أهم الاستنتاجات التالية :

أ) خلال العشرية المقبلة يواجه الوسط الغربي التحديات التالية :

- تواصل استصلاح الأراضي الهامشية والهشة، وتشتت الملكية عن طريق التقسيم.
- احتداد الرعي المفرط في المراعي الطبيعية
- تكاثف الاستغلال المفرط للمائدة المائية بالجهة
- الارتفاع المهول لأسعار مستلزمات و تكاليف الإنتاج الفلاحي
- تفاقم التنافس في ميدان المنتوجات الصناعية على الصعيدين الوطني والعالمي
- ارتفاع كلفة بناء المساكن
- تفاقم الخدمات التجارية وغير التجارية
- تسارع انخفاض الكثافة السكنية

ب) و بالمقابل بإمكان الوسط الغربي استغلال و اغتنام الفرص التالية :

- تعميم تقنيات الري المقتصدة في الماء، وذلك بالاعتماد على تشجيعات الدولة.
- تحويل أكثر ما أمكن من أراضي الزراعات الكبرى وأراضي هامشية إلى غابات زياتين. إذ أن الزيت قابل للترويج في العديد من الأسواق.
- تدعيم البنى التحتية .
- العناية بالتكوين الملائم من اجل الاستفادة من الكثافة الصناعية المنتشرة بالمناطق الساحلية و استجلاب انتصاب المصانع.

4 – المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الاقتصادية

1.4. التقديرات الديمغرافية

شكلت التقديرات الديمغرافية الأرضية الأساس لنحت مختلف السيناروهات .و يجدر بنا في هذا الصدد التذكير بالتقديرات المطروحة في إطار السيناريو المأمول و الذي تم اعتماده.فبالنسبة لهذا السيناريو المنبثق من الفعاليات الديمغرافية المسجلة طيلة الفترة الفاصلة بين سنة 1984 و 2004 يبدو الوسط الغربي مرشحا ديمغرافيا لبلوغ تقديرات سكانية تقدر ب 1,44 مليون ساكن سنة 2016 و 1,45 مليون ساكن سنة 2024 ،بما يوافق نموا سنويا مقدرا بنسبة 0,49% و0,33 % بدرجة أرفع من نسق النمو الديمغرافي المدرج بسيناريو التواصل (tendanciel) أين وقع الاستناد على مؤشرات الفترة الفاصلة بين 1994 و 2004 و ما تمت ملاحظته من نمو طبيعي للديموغرافيا مقابل انخفاض النزوح خارج الجهة .

مع العلم أن نسبة النمو الديمغرافي التي تم اعتمادها في نحت التقديرات ضلت متجهة نحو الانخفاض المتواصل بدرجة مختلفة مع ما عهدناه في الوسط الغربي خلال الفترات الماضية.

جدول 2 – 1 :التقديرات السكنية حسب الولاية 2016 – 2024

الولاية	2004	2016	2024
القيروان	546200	566500	560507
سيدي بوزيد	395500	424915	431862
القصرين	412200	449057	463207
الوسط الغربي	1353900	1440472	1455576

وحسب السيناريو المعتمد فان سكان المناطق الحضرية سيرتفع عددهم إلي 648284 سنة 2016 و 853053 سنة 2024.

جدول 2 – 2 : تقديرات سكان المناطق الحضرية

الولاية	2004	2016	2024
سيدي بوزيد	96293	173896	257880
القصرين	164173	236975	302670
القيروان	173608	237414	292502
الوسط الغربي	434074	648284	853053

2.4. التجهيز الحضري

إن الهيكلة الترابية للوسط الغربي تتطلب عملية اعادة التصور والتطوير لمختلف أصناف المراكز الحضرية مع الأخذ بعين الاعتبار خاصيات التنظيم للفضاء ومعالجة مواطن النقص التي تم تحديدها(تقرير المرحلة 1) و يتجلى من مجمل ذلك صنفان من التدخل:

- عمليات الدعم لصنف المراكز ذات التجهيز متوسط المستوى،والتي تتطلب المساندة من أجل التعصير وتأهيل البنى التحتية والتجهيزات الخصوصية لكل صنف من المراكز الحضرية ضمن مجهود التنمية الجهوية .
- عمليات الدعم لتنمية أصناف المراكز التي تشكو نقائص على مستوى تجهيزاتها ،والتي بإمكانها تفعيل دورها ضمن دينامكية الاقتصاد حواليها. و من بين المراكز ذات الأولوية في الإنماء نذكر مدينتي القصرين وسيدي بوزيد القادرتين علي تجسيم التكامل بين مختلف مكونات الإنماء بالوسط الغربي،هذا بالإضافة إلى وجوب تقليص الفارق بينهما وبين مدينة القيروان .

و تستوجب عمليات التنمية في هذا الصدد تفعيل سياسة تطوعية موازية لتدخلات الدولة يمكن إسنادهما إلى الشراكة مع الأطراف المحلية الناشطة في المجال التنموي.

3.4. البنية الأساسية للنقل :

المثال الهيكلي التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية بالوسط الغربي يستلهم أبعاده والأهداف الإستراتجية من المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني بالإضافة إلى الأهداف الخصوصية النابعة من متطلبات واقع التنمية الجهوية.

1.3.4 – البني التحتية للنقل

ترتب البنى التحتية للنقل التي تمت برمجتها على حسب الأولويات كما يلي :

1.1.3.4-: الطرقات الوطنية والطريق السريعة:

تـمت برمـجة الطريق السريعة النفيضة– القـيروان في المـخطط الـحادي عـشر للتنمية الاقتصـادية و الاجتماعية .

وأمر على المدى المتوسط و البعيد برمجة ربط القيروان بشبكة الطرقات السيارة و انجاز لطريق سيارة بين القيروان والقصرين وقفصة و الكاف و يقتضى تطوير الربط بين سوسة و القيروان إلى طريق سريعة.

2.1.3.4 : طرقات الربط الأفقي الكبرى:

هي مجموعة من الطرقات الأساسية تمت برمجتها في المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية قصد تحسين النفاذ إلى المناطق الداخلية من التراب الوطني وذلك بربطها بأهم المراكز الحضرية و الاقتصادية في البلاد المنتشرة منها على الشريط الساحلي أو المتواجدة في المناطق الداخلية ويتكون هذا الربط بالأساس من الطريق الوطنية 13 و الطريق الوطنية 3 .و في اتجاه الشمال الغربي تربط الطريق الوطنية 12 القيروان بمكثر وسليانة والكاف.و تربط الطريق الوطنية 17 القصرين بالكاف. أما الطريق الوطنية 15 فهي تمدد المحور الظهري للطريق الوطنية 17 و تساهم بذلك في تدعيم التواصل بين الشمال والجنوب في الجهات الداخلية والحدودية .

3.1.3.4: الطرقات الثانوية:

يشمل هذا الصنف بقية الطرقات الأخرى التي تعتبر على الصعيد الوطني ثانوية إلا أنها على مستوى الوسط الغربي تكتسي أهمية جهوية مثل الطريق الجهوية 71 الرابطة بين سبيطلة وسبيبة والروحية والتي تمتد في اتجاه الكاف. إلى جانب الطريق الواصلة بين سيدي بوزيد والرقاب والمزونة التي لا تتوقف مهمتها عند ربط سيدي بوزيد بمناطق الجنوب الشرقي لولايتها بل تفتح أيضا المجال نحو الجنوب الشرقي .

و بإمكانها تركيز محور هيكلي وطني يربط جهة الشمال الغربي بالجنوب الشرقي. و ضمن الطرقات الأخرى ذات الصبغة الثانوية المحدودة والتي تلعب دورا حيويا واستراتيجيا هاما يمكن تصنيف الطرقات المنجزة حديثا من أجل فك العزلة عن المناطق الريفية والغابية والحدودية.

4.1.3.4: السكك الحديدية:

أوصى المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني تعصير الخط الواصل بين سوسة والقيروان قصد تدعيم المحور الاقتصادي بين المدينتين .ومن ثمة يترتب الإيعاز للشركة الوطنية للسكك الحديدية للتعهد ببرمجة إعادة فتح الخط الواصل بين سوسة و القيروان.

تجهيز المراكز
عاصمة اقليمية تستدعي الدعم
مدينة جهوية تستدعي التنمية
مدينة محلية تستدعي التنمية
مدينة محلية تستدعي الدعم
مركز اولي يستدعي التنمية
مركز اولي يستدعي الدعم
مركز قاعدي يستدعي التنمية
مركز قاعدي يستدعي الدعم
البنى التحتية
طريق سيارة وطنية
طريق سيارة وطنية (على الأمد البعيد)
طريق سريعة
طريق وطنية
طريق أفقية
طريق جهوية
طريق ثانوية
سكة حديدية لنقل البضائع
سكة حديدية ملغاة
خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي
خط أنابيب لنقل النفط
سبيخة
وسلاتية
عين جلولة
القيروان
حفوز
العلا
شبيكة
جدليان
حيدرة
تالة
سبيبة
العيون
حاجب العيون
منزل مهيري
نصرالله
بوحجلة
فوسانة
جلمة
سبيطلة
سبالة
القصرين
الشراردة
أولاد حفوز
سيدي بوزيد
تيلبة
فريانة
حاسي الفريد
بير لحفي
سيدي علي بن عون
سوق جديد
الرقاب
ماجل بالعباس
مكناسي
منزل بو زيان
مزونة
مثال هيكلي
0
20
40
كيلومتر

2.3.4 المناطق الصناعية :

يستوجب تدعيم المناطق الصناعية المتواجدة في الوسط الغربي وبعث مناطق أخرى لتعزيز طاقة استيعاب معامل ومناطق الشغل فيتعين :

- تطهير وإحكام تهيئة المناطق الصناعية الموجودة باستصلاح أوضاعها العقارية وتدعيمها بالبنى التحتية اللازمة

- انجاز مناطق صناعية جديدة ومهيأة خاصة في المواقع ذات الاختصاص الصناعي والقريبة من الطرقات الرئيسية .

- تركيز "مجامع صيانة و تصرف" في كل المناطق الصناعية قصد المحا فظة على انتظام أداءهـا و تجنيب وحداتها مؤتمرات التقدم.

- إزالة مظاهر الاحتكار من عمليات اقتناء المقاسم الصناعية قصد تخليص هاته المناطق من الجمود و الركود.

4.4 استغلال الأراضي الفلاحية و دعم الموارد المائية:

على الصعيد الفلاحي يفترض مواصلة التوسع في المساحات السقوية حسب مقاييس وشروط نورد أهمها:

- نشر تقنيات الاقتصاد في مياه الري.
- المحافظة على جملة من صيغ الدعم لأسعار مدخلات الإنتاج الفلاحي وخاصة منها أسعار الماء العمومي والمحروقات و طاقة ضخ المياه بالمناطق السقوية.
- اتخاذ تراتيب صارمة لمنع حفر آبار إضافية في اغلب معتمديات الوسط الغربي.
- ترشيد عمليات استصلاح الأراضي و التصرف في المراعي
- تدعيم مجهود الدولة والمحافظة على المياه و التربة
- تدعيم التكوين والإرشاد في زراعة الخضروات والأشجار المثمرة وتطوير الصناعات التحويلية.
- توحيد و ضم الأراضي الفلاحية و خاصة المتخصصة في الزراعات الكبرى .
- تشجيع تهجين الأبقار و التوسع في إنتاج الأعلاف.

5– تنفيذ مثال التهيئة و مخطط التنمية – الإجراءات التشريعية –

1.5- المخطط البرنامج

يتطلب المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية بالوسط الغربي استثمارات هامة لتنشيط الحركة الاقتصادية، بالإضافة إلى ضرورة دعم التجهيزات الأساسية والبنية التحتية :

التكلفة (مليون دينار)

I)- دعم دينامكية الإنتاج

أ) الفلاحة

$أ_1$ – دعم المناطق السقوية وإحداث مناطق جديدة	20
$أ_2$ – التشجير وتهيئة الأحواض الساكبة والغابات	20
$أ_3$ – حماية المياه والتربة (C.E.S)	36
$أ_4$ – السدود الجبلية	11
$أ_5$ – تطوير التنمية الفلاحية المندمجة وترشيد التصرف في المورد الطبيعية	123

ب) الصناعة

تأهيل المناطق الحالية وتهيئة مناطق جديدة	15

ج) السياحة

تطوير ودعم السياحة الثقافية والسياحة البيئية	6

II) – البنية الأساسية

أ) – البرنامج الرئاسي للطرقات السيارة	≈ 2000
ب) – تأهيل وتعصير الطرقات المهيكلة للجهة	184
ج) – بعث مسالك فلاحية (200 كم)	22
د) – بناء سد خنقة الجازي	66
هـ) –تحويل فائض مياه الشمال إلى الجهة والربط بين سدود الجهة	220

III) دعم الهيكلة العمرانية بالجهة.

2.5 – الإجراءات المؤسساتية

1.2.5 - القوانين والتشريعات :

تبدو القوانين والتشريعات الموجودة كافية لتنفيذ برامج التهيئة الترابية والتنمية الاقتصادية خاصة إذا علمنا أن قانون التشجيعات على الاستثمار يخصص التشجيع على التنمية الجهوية بفقرة كاملة. كما توجد بالجهات أيضا شركات للاستثمار. غير أنه ينبغي أن ينص الجانب التشريعي على تواجد جهات اقتصادية وعلى الأمثلة التوجيهية لتهيئة الجهات الاقتصادية .

فالتشريع الحالي (مجلة التهيئة الترابية والتعمير) لا ينص على مفهوم الجهات الاقتصادية ولا يشير بوضوح إلى الأمثلة التوجيهية للتهيئة على الصعيد الجهوي (بمفهومه الواسع). والسؤال المطروح في هذه الحالة هو : هل اعتماد العقد كأداة لتنفيذ المثال التوجيهي للتهيئة جائز في الإطار الحالي للتشريع التونسي؟

وللإجابة على هذا السؤال، يتعين التمييز بين عدة مستويات لتجسيد المثال على أرض الواقع.

فالقول بعقد بين الدولة والجهات، يمثل إطارا للتعاقد قد لا يكون ممكنا حاليا، لأن انجاز العقد يتطلب تواجدا قانونيا للطرفين المعنيين، في حين أن الجهة كمجموعة لولايتين فأكثر لا تمثل شخصا معنويا قانونيا وليس هناك أي هيكل لتمثيلها. وبالتالي فان الدولة لا يقابلها طرف "قانوني" لإبرام مثل هاتة العقود ونفس هذه المقاربة تنطبق على العقود المبرمة بين الجهة وفئات اجتماعية معيّنة. كما أنه لا يمكن للدولة أن تبرم بالفعل عقودا، وحتى لو أبرمتها فهي شكلية بحتة وتعقد مع الإدارات اللامركزية التي هي في الواقع المصالح الراجعة لها بالنظر. هذا باستثناء المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية التى تعتبر مؤسسات عمومية للدولة. وفي هذا الصدد يمكن للدولة إبرام العقود مع الأطراف العمومية المساهمة في التنمية والمنصوص على وجودها قانونا.

2.2.5- الهياكل والمؤسسات :

على هذا الصعيد لا يتطلب الأمر إجراء تحويرات ثورية، بل المطلوب تطوير الأرصدة المكتسبة مثل ديوان تنمية الوسط الغربي. فهذا الديوان يؤمن تدخلات منفصلة في كل ولاية على حدة وليس له عمليات أشمل وأوسع نطاقا في إطار الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لهاته الولايات كجهة واحدة. مع العلم أن الديوان مؤسسة عمومية تابعة للدولة تنجز تدخلات على صعيد جهوي .

وعليه، فانه من الأجدى تجسيم تمثيل جهوي أكبر في صلب الديوان ذاته. ويتسنى ذلك من خلال تدعيم هذه المؤسسة العمومية بلجنة أو هيئة للتنمية الاقتصادية بالجهة (الوسط الغربي). ويستحسن أن يتركب هذا الجهاز من أعضاء يتراوح عددهم بين 20 و 30 عضوا. وتتضمن التركيبة ممثلين للهياكل المحلية (المجلس الجهوي والمجلس البلدي) لكل ولاية، وممثلين عن الأوساط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجمعياتية (غرف التجارة والصناعة، منظمات الأعراف، منظمات غير حكومية ناشطة في التنمية